

" ضعف النفوذ العثماني في منطقة

البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية "

(١٨٣٩ - ١٩٠٥ م)

د / حسين حسان محمد حسين

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بقسم التاريخ بكلية اللغة العربية بأسبوط

مقدمة

إن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على نهجه واهتدى بهديه إلى يوم الدين . . .
وبهـد :-

مع بداية القرن الثامن عشر أخذت الدول الأوروبية تفكر في الطريقة التي تقتسم بها ممتلكات الدولة العثمانية ، وفي إحياء الطريق القديم للتجارة — طريق مصر — والمشاهد لخريطة العالم يرى مصر ومنطقة البحر الأحمر ذات موقع استراتيجي ، إذ تقع في ملتقى القارات الثلاث : أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، وأن هذه المنطقة بموقعها الممتاز هذا جعلها أقرب وأيسر طريق بين الشرق والغرب ، فقام التنافس بين بريطانيا وفرنسا اللتين اهتمتا بأحوال هذه المنطقة ومستقبلها نتيجة لاهتمامهم بفتح الطريق القديم ، ففرنسا كانت ترى أن فتح هذا الطريق سي جلب لها تجارة الشرق ، ويلحق بتجارة بريطانيا عدوها ضرراً كبيراً .
وبدأ التنافس يشتد بين بريطانيا وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ في منطقة البحر الأحمر ومصر ، فطلعت بريطانيا لاحتلال عدن ، عندما تطلع نابليون إلى الهند ، وقام بحملته على مصر عام ١٧٩٨م ، لقطع الطريق أمام بريطانيا إلى الهند .

والواقع أن المخطط الفرنسي قد تبّه بريطانيا إلى أهمية البحر الأحمر بالنسبة لها ، ولذلك فإن حكومة بومباي البريطانية قامت بنشاط واسع النطاق مستعينة بقواتها الهندية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وللوقوف في وجه أي محاولة فرنسية للوصول إلى الهند ، فتمكنت من احتلال جزيرة بريم عام ١٧٩٩م ، ثم

عقدت معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان حج وعدن في عام ١٨٠٢م. فكانت بداية لسلسلة من المعاهدات المماثلة مع أهالي المنطقة لضمان المصالح البريطانية في الطريق البحري إلى الشرق عبر البحر الأحمر ، وأخذت بريطانيا تضاعف جهودها للسيطرة على هذه المنطقة حتى تمكنت من احتلال عدن عام ١٨٣٩م .

احتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢م، بعد القضاء على الثورة الإعرابية ، وقد ترتب على ذلك أن فقدت الدولة العثمانية ولاية كبرى من ولاياتها ، فضلا عن الامتيازات التي تحصل عليها من مصر ، كما فقدت قناة السويس التي كانت تربط عاصمة الدولة بمناطق البحر الأحمر ، والحجاز ، وجنوب الجزيرة العربية ، وتسهل عليها وصول الحملات التأديبية إلى المناطق الثائرة ضدها ، مما ترتب عليه ضعف نفوذ الدولة العثمانية في هذه المناطق وعلى الرغم من خضوع أجزاء كثيرة من اليمن لنفوذ الدولة ، فإن الحكم العثماني لم يستقر بسبب التكوين الاجتماعي القبلي في المناطق الجبلية ، خلاوة على انتشار المذهب الزيدي ، إلى جانب فساد الإدارة العثمانية ، كل هذا أدى إلى استمرار الثورة دون انقطاع وقيام الدولة العثمانية بإرسال الحملات العسكرية من أجل القضاء على هذه الثورات .
ولعل هذا البحث يكشف عن بعض الجوانب التي أدت إلى ضعف النفوذ العثماني في هذه المناطق .

" وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب ، والحمد لله رب العالمين " .

المبحث الأول

احتلال بريطانيا لعدن ١٨٣٩ وأثره

على الوجود العثماني في اليمن

تطلعت بريطانيا لاحتلال عدن ، عندما تطلع نابليون إلى الهند ، وقام بحملته على مصر عام ١٧٩٨م ، وذلك لقطع الطريق البري إليها ، وركز البريطانيون اهتمامهم بمدخل البحر الأحمر ، واحتلوا جزيرة بريم عام ١٧٩٩م ، كما نزلت بعض القوات البريطانية في عدن في ضيافة صاحبها سلطان لحج ، وقامت بعد ذلك علاقات مودة ، فعقدت معاهدة تجارية بين الطرفين في سبتمبر عام ١٨٠٢م .^(١)

وأثناء احتلال بريطانيا لجزيرة بريم حصلوا من اليمن على إذن بإنشاء مستشفى في مخا لإسعاف بحارهم ، واقتنعت حكومة الهند بطلب إمام اليمن بتعيين مندوب بريطاني في سنة ١٨٠١م . وعقب ذلك جرت محاولات لعقد معاهدة تجارية مع السلطة الحاكمة في اليمن . وفي مطلع القرن التاسع عشر تمكنت الدولة السعودية الأولى من غزو اليمن ، ولم ترحل القوات السعودية عنها إلا في عام ١٨٨١م . عندما تمكن إبراهيم باشا من القضاء على الدولة السعودية الأولى ، فأعدت الإمامة الزيدية ، علاوة على وجود بعض القوات من الجيش المصري متمركزة في الموانئ اليمنية الرئيسية في الحديدة ومخا^(٢) وتخوف الإنجليز من امتداد النفوذ المصري ، وتكوين دولة تصبح خطراً على مواسلاتهم في البحار الجنوبية فتهدد مصالحهم وتعوق نفوذهم^(٣) .

وقد عبر عن ذلك وزير خارجية بريطانيا " بالمريستون " بقوله : " إن سيطرة تركيا على طريق الهند لا تفصله سيطرة حاكم عربي نشط مهما كان " ^(٤) فكانت التجارة والخطط الحربية تستدعيان أن تكون الطرق الرئيسية محروسة حراسة تكفل حمايتها ، وأصبحت حرية البحار المحيطة بشبه الجزيرة العربية من الأسس التي تقوم عليها السياسة البريطانية^(٥) .

وانتهزت بريطانيا فرصة ضعف الدولة العثمانية وانشغالها في الحرب مع الجيش المصري بسبب نزاعها مع محمد علي باشا ، وحاجتها إلى المساعدة ضده ، في حين كانت بريطانيا تريد اتخاذ عدن مركزاً للفحم والنجارة ، بينما كانت الدولة العثمانية تعتبره جزءاً من أراضيها . ولا تعترف بما كان يوجد في اليمن من إمارات وإمامات^(٦) .

وقد حاولت حكومة الهند شراء عدن من السلطان محسن سلطان لحج ، وعلى الرغم من هذا التهديد من قبل بريطانيا رفض سلطان لحج بيع عدن ، واتخذت بريطانيا من هذا الرفض ذريعة لاستغلال حادثة غرق السفينة الهندية " ديريا دولار " لأتهام السلطان محسن بأنه اغرض على إغراق السفينة (٧) .

ومنذ الثامن والعشرين من نوفمبر ١٨٣٨م، كانت التحركات التمهيديّة من جانب بريطانيا لاحتلال عدن قد بدأت ، وأصدرت حكومة بومباي تعليمات بإرسال قوة لاحتلال عدن بأقصى سرعة .

وتبين لبريطانيا في نهاية عام ١٨٣٨م ، انه لا جدوى من محاولة استمالة سلطان عدن إلا باستخدام القوة ، فدفعت بقواتها في السادس عشر من يناير ١٨٣٩م ، للقيام بتفسيّد عملية الاستيلاء على عدن ، ثم أرسل قائد الحملة الكابتن " هينس " إنذاراً نهائيّاً إلى السلطان محسن فضل وجميع رؤساء قبيلة العبدلي .

وتم إعداد كل شئ فالقوارب تحت حماية السفن الحربية ، كما أخذت السفن الحربية أماكنها ، فكانت نيران هذه السفن شديدة الوطأة حتى دمرت القلعة الرئيسية ، وقضت على وحدة مدفعية العرب ، مما أدى إلى تقدم القوات البريطانية التي لم تواجه سوى مقاومة ضعيفة من العرب وانسحب السلطان وبعض أتباعه من المدينة ، وقبيل الظهر أرتفع العلم لبريطاني فوق قصر السلطان ، واستولت القوارب على منطقة صيرة (٨) .

وكان احتلال بريطانيا لعدن ضمن خطتها العامة في المنطقة فيما يسمى بخطة الهند ، وذلك باحتلالها للمناطق الاستراتيجية والتحكم في مداخل البحار ، وكان هدف بريطانيا من احتلال عدن ليكون لها السيادة على باب المندب (٩) ، كما أرادوا منها أن تكون قاعدة لتموين السفن بالفحم خاصة عندما تحولت السفن البريطانية إلى استخدام البخار في تشغيلها ، واسترضت السلطات البريطانية سلطان لحج بعد ذلك بإعطائه منحه مالية تدفع إليه كل عام ، وعقدت معه صلحاً اعترف لها فيها بامتلاكها عدن ، وعلى الرغم من ذلك تعرضت بريطانيا لكثير من هجمات العرب ، وتوترت العلاقات بينهم وبين سلطان لحج ، ولم تستقر الأوضاع إلا في عام ١٨٥٧م (١٠) .

وعندما احتلت بريطانيا عدن ، لم تستطع الدولة العثمانية اتخاذ إجراء ضد احتلال جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ، ولعل ذلك يعود إلى خروج والي مصر محمد علي باشا

على الدولة العثمانية وهو الذي كانت الدولة تستعين به في مثل هذه الأمور ، علاوة على ذلك عدم وجود طريق رئيسي يربط العاصمة الأستانة بهذه المناطق .

ولم يكن احتلال بريطانيا لعدن هو غايتها من المنطقة ، وإنما كان هذا الاحتلال بمثابة نقطة للتوسع وبداية للانطلاق لتأكيد النفوذ البريطاني في جنوب اليمن ، وفي البحر الأحمر ، وعلى الساحل الشرقي لأفريقيا ، ومن عدن تسلل النفوذ البريطاني أولاً إلى السلطنة العبدلية التي كانت محتفظة باستقلالها الذاتي متخذاً من الصداقة وحسن الجوار وسيلة للتسلل ، وكان على الحكومة البريطانية أن تعامل السلطنة العبدلية معاملة خاصة لسببين ، أولهما : أن عدن كانت جزءاً اقتطعته بريطانيا من السلطنة العبدلية ومن ثم وجب تهدئتها ، وثانيهما : أن السلطنة العبدلية تفصل بين عدن واليمن التي كانت تحت السيادة العثمانية ، ومن أجل ذلك وجب على بريطانيا المحافظة على الوضع في السلطنة العبدلية لتكون حاجزاً بين اليمن ، وعدن (١١) .

ولما كانت بريطانيا قد عقدت مع السلطان العبدلي معاهدة حماية في الثاني من فبراير ١٨٣٩م ، لحماية المناطق المجاورة لعدن مباشرة فإنما تعهدت في شهر يونيو ١٨٣٩م ، بدفع الرواتب والمعاشات التي كان يدفعها السلطان العبدلي لقبائل يافع والفضلي والحوشي والأميري ، وكذلك حددت بريطانيا قيمة الإعانة المالية للسلطان ، وجعل التعهد بينهما هجوماً ودفاعياً ، كذلك حددت الأراضي التي تكون تحت النفوذ البريطاني ، وعينت صلاحية حكم كل منهما باتفاقية (١٢) .

وقد استعان " هينس " باليهود واستخدامهم كجواسيس ، وكانت المعلومات التي يحصلون عليها تكتب إلى أبناء ملتهم في عدن باللغة العبرية حتى لا يتمكن العرب من تفسيرها ومعرفتها لو عثروا عليها (١٣) .

ولما أراد الإمام الزيدى مقابلة الكابتن " هينس " أمرت الحكومة البريطانية في الهند " هينس " أن يستقبل مبعوث الإمام عام ١٨٤٠م ، بمقابلة لائقة ، وفي الوقت نفسه أمرته أن يكون على حذر حتى لا يورط الحكومة البريطانية بارتباطات تتصل بمطالب الإمام في المخا ، وأما بشأن الإشارة إلى الأعمال العدائية التي يقوم بها الشريف بن علي بن حيدر ، حاكم المخلاف السليماني فإنه " ربما كانت من الأعمال السياسية للمستقبل البعيد لتشجيع ودعم مطالب الإمام " ، وأسفرت محاولات " هينس " مع إمام صنعاء عن جعل الباب مفتوحاً لبعض المسائل السياسية (١٤) .

واعتقد " هينس " أنه من المضر بالمصالح البريطانية أن يصبح الإمام الزيدى قريباً من عدن ، ودافع عن وجهة نظره بضرورة القيام برسم خط للحدود لمنع تقدم الزيديين نحو الجنوب في اتجاه قعطبة .

وفي عام ١٨٥٤م ، بدأت سلطات بومباى الحربية تحمس بحالة النقص وعدم الكفاءة في الميناء وفي الدفاع عن فوهة البركان " عدن " وتم اكتشاف احتمالات الضرر التي يمكن أن تسببها السفن المعادية لبريطانيا (١٥) .

وفي الرابع عشر من يوليو ١٨٥٤م ، تنازل السلطان سعيد بن سلطان حاكم مسقط للإنجليز عن جزر " كورياموريا " وتضم معها خمس جزر صغيرة في المحيط .

وقد غضبت فرنسا من هذا التنازل خاصة أن سلطان مسقط السلطان سعيد بن سلطان كان يتظاهر بأنه حليف لفرنسا ، فأمرت فرنسا أسطولها بالقيام بمظاهرة والتجول في تلك البحار ، وقابلت بريطانيا هذه الحركة من الأسطول الفرنسي باحتلال جزيرة بريم بصورة نهائية عام ١٨٥٨م (١٦) ، واحتلت جزيرة قمر في البحر الأحمر (١٧) ، والجدير بالذكر أن جزر " كوريا موريا " كانت تتبع في إدارتها للمقيم البريطاني في الخليج وذلك لبعدها عن عدن (١٨) .

كما أن التنافس في هذه المدة كان قائماً بين بريطانيا وفرنسا من أجل السيطرة على البحر الأحمر وباب المندب ، فبعد أن استقرت بريطانيا في جزيرة بريم أراد المسيو " تير " الفرنسي مقابلة هذه الحركة فأمر بإنزال بعض الجنود الفرنسيين في جزيرة رأس الشيخ سعيد الواقعة أمام جزيرة بريم ، وقد استند في عمله الذي قام به إلى معاهدة عقدت في القرن الثامن عشر بين " دولار مورونيه " وزعماء قبائل الخميس حيث تخلى هؤلاء عن هذا المكان لفرنسا ، وفي عام ١٨٦٢م ، أهتم المسيو " توفيل " بصورة خاصة بتنفيذ خطة احتلال رأس الشيخ سعيد والاستقرار فيها ، وكذلك حاول الاستيلاء على أبوك — منطقة تقع في الجهة الشرقية من القارة الأفريقية على ساحل خليج تاجورة بالقرب من جيبوتي — فقام بمفاوضات مع زعماء دنقلة انتهت إلى نتيجة مبدئية لصالح فرنسا في العشرين من مارس ١٨٦٢م (١٩) ، وعلى الرغم من هذا فإن فرنسا تملك أبوك بموجب معاهدة باريس عام ١٨٦٤م (٢٠) .

وفي عام ١٨٦٨م ، باع " على شاباط " أحد زعماء قبيلة درين جميع حقوقه في الشيخ سعيد لـ " بازين رابود " أحد كبار تجار " مارسيليا " وعلى الرغم من احتجاج الدولة العثمانية على العمل ، استطاع التاجر الفرنسي وضع يده على المكان الذي اشتراه ، وأصبح هذا المكان في عام ١٨٧٠م ، مستودع فحم للسفن الفرنسية ، وبعد مدة أراد " بازين رابود " بيع حقوقه في الشيخ سعيد ، فعرض على الحكومة الفرنسية شراء حقوقه فيها ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا العرض ، واغتتمت الدولة العثمانية هذه الفرصة فاشتريت الشيخ سعيد ، لكن فرنسا بعد ذلك بذلت جهودها لبيسط نفوذها على أبوك لتعويض خسارتها في الشيخ سعيد ، كما استولت على غوبا وتاجورا في أفريقيا بقيادة المسيو " لاغارو " في سنتي ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ م (٢١) .

وبذلك ظلت السلطان البريطانية والفرنسية تسيطران عملياً على حركة المواصلات عبر البحر الأحمر خاصة بريطانيا التي اتجهت إلى تأمين عدن ضد الغزوات القبلية القادمة من الداخل مما دفعها إلى توسيع نفوذها (٢٢) .

كل ذلك حدث في وقت كانت فيه الدولة العثمانية عاجزة عن اتخاذ أى إجراءات حاسمة ضد بريطانيا ، لذلك وقع عبء الدفاع على العرب ، ففي الحادى والعشرين من مايو ١٨٤١م . قام العرب برئاسة سلطان لحج بالهجوم على ميناء عدن بهدف استعادتها من بريطانيا ، لكنهم هزموا وأصيبوا بخسائر فادحة .

وفي الخامس من يوليو ١٨٤١م ، قام السلطان العبدلى بالتعاون مع السلطان الفضلى بمحاولة ثالثة لاستعادة عدن ولكن محاولتهم فشلت ، وأجبرتهم المدفعية البريطانية على الانسحاب بعد أن فقدوا نحو ثلاثمائة رجل منهم ، فتجمع العرب في بير أحمد وهو مكان يمكنهم منه الاتصال بين عدن والمناطق الداخلية ، وبنوا قلعة نوبة الشيخ مهدي ، وبدأوا سلسلة المناورات التي احدثت أضراراً كبيرة للتجار ولحاملى المؤن ، ونتيجة للأضرار البريطانية ، تقدمت قوة بريطانية في الحادى عشر من أكتوبر ١٨٤١م ، تمكنت من تدمير نوبة الشيخ مهدي ، كما دمرت قلعة الشيخ عثمان ، ثم قام الأسطول البريطاني في الهند بضرب ساحل الفضلى ، مما أدى إلى فتور همة العرب (٢٣) .

ويذكر الشيخ الواسعى : " أنه في شهر رجب ١٢٦٢هـ — ١٨٤٦م خرج شريف من أشراف مكة اسمه السيد إسماعيل وتوجه إلى اليمن وأخذ يدعو الناس إلى الجهاد

وإخراج الفرنجة من عدن ، فأجابه جماعة من الناس ، ثم وصل إلى قرب عدن بنحو فرسخ ، ولم يزل محاصراً لعدن حتى سمع هناك وتوفي ، وتفرق من كان بجمعيته من المجاهدين ^(٢٤) .
 وفي رواية أخرى قصتها — ذكرها — أحد شهود العيان ونشرها العبدلى فحوها أن ذلك الشريف جاء معه جيش من عسير وانضم إليه كثيرون من أهالى لحج وهجموا على الإنجليز على الرغم من تفشى الطاعون في المقاتلين أو المقاومين ، وهجموا على الإنجليز فقابلوهم بإطلاق المدافع وهزموا وتفرقوا ، وأن الشريف ومن بقى من أصحابه توجهوا إلى " أبين " ^(٢٥) .

ويتضح من الروايتين أن هذه الدعوة لإخراج البريطانيين وتحرير عدن من الأجنب غير المسلمين أتت من الحجاز ، وهذا تعبير عن تضامن الحجازيين مع إخوانهم المسلمين في عدن والجنوب العربي ضد بريطانيا من أجل إخراجها من عدن وهذا ليس بغريب على الحجازيين لقد تضامنوا من قبل مع إخوانهم المصريين أثناء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م .

اتبعت بريطانيا سياسة المرونة في جنوب اليمن ، واتخذت هذه السياسة مظاهر مختلفة أولها المعاهدات الولائية ، والرواتب الشهرية أو السنوية حسب مكانة كل أمير ، ومدافع تطلق للترحيب بمن يأتي إلى عدن من السلاطين أو يسافر منها ، ثم الألقاب والنياشين إضافة إلى تخصيص الهدايا الموسمية للسلاطين ، والتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام ، والتحزب لبيت طامع في الملك على بيت مالك أو غير ذلك من أجل المحافظة على استقلال كل سلطان أو أمير تحقيقاً لمصالحهم ولمصلحة بريطانيا ، وقد عقدت بريطانيا هذه المعاهدات الولائية مع غالبية السلاطين والأمراء والشيوخ بعد احتلالها لعدن مباشرة ^(٢٦) .

كما تدخل البريطانيون في شئون أصحاب المشاجرات ليصلحوا بين صديقين متخاصمين من أصدقائهم فيعطيهم التدخل مسؤولية الاستمرار ، فيستمررون متحكمين ومسيطرين ^(٢٧) .

كما وضع للبريطانيين أنهم يحتاجون قوة كافية من أجل المحافظة على عدن تحت أيديهم ، وقد يعجزون عن تأمين ذلك إذا لم يكن لعدن منطقة تشبه الدرع يصفونها من هجمات العرب الذين يجيطون بها من كل جهات الشرق والغرب والشمال ويجارون بشراسة ويعتصمون بالجبال ، فاتخذوا لذلك سياسة لين تكتنفها الشدة ، وبدأت المفاوضات

وبيع للبريطانيين الأراضي التي لم يستطيعوا أخذها بالسياسة ، فتم للبريطانيين الذي يحتاجون إليه ، ثم أقام البريطانيون في المناطق التي استولوا عليها الاستحكامات العسكرية ونقلوا إليها الجنود من الهند (٢٨) .

وعلى هذا النحو أخضعت بريطانيا الأمراء المحليين لسلطتها ، بعد أن ضمنت لهم المحافظة على الاستقلال الذاتي لهم ضمن حقوق السيادة لسلطات الحماية البريطانية ، وقد ترك البريطانيون لحكومة الهند البريطانية شأن التصرف في تلك القوى حيث كانت الرقابة غير المباشرة والغامضة تتم عن طريق سلطات عدن وهذه السلطات لم تعمل على السيطرة على الرعاع القبلية ، بل ذهبت إلى إعطاء زعماء القبائل صفة الإمارة والسلطنة والشيخوخة في ظل السيطرة البريطانية (٢٩) .

كما حرصت السلطات البريطانية على التركيب الاجتماعي والسياسي للتنظيم القبلي الموروث عن تفكك الممالك الكبرى وذلك بحجة احترام الرعاع الاستقلالية المحلية ، وهذا التركيب يحفظ بأهميته دائماً في منظور الاستعمار طالما أنه يشكل حاجزاً في طريق وحدة الجنوب العربي ، وأصبحت بريطانيا مرتبطة بمعاهدة ثنائية مع كل من الكيانات السياسية المعترف بها رسمياً ، واللائحة الرسمية في عدن تشير إلى أن عددها ثمانية عشر ، ولكنها في الواقع أكثر عدداً مما ذكر (٣٠) .

واتخذ البريطانيون من جهل وفقر السلاطين فرصة للسيطرة عليهم وتشتت كلمتهم فعقدوا تلك الاتفاقيات بعد أن اتخذوا من عدن قاعدة للتوسع في جنوب اليمن (٣١) .

ومحمية عدن تمثل مجموعة من الأراضي المتداخلة متباينة المساحة متشابهة النظم تقريبا ، وعلى الرغم من الاحتلال البريطاني لعدن فإنه لم يمنع استمرار الانقسامات التي كان من نتائجها الصراع الداخلي المستمر (٣٢) ، الذي استغله البريطانيون لصالحهم ، ولم تشهد عدن أي تحسن في أوضاعها سواء كان ذلك على المستوى الإداري أو الاقتصادي أو الثقافي وأضحت عدن تابعة في إدارتها إلى حكومة الهند البريطانية .

وقد أدى الفتح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩م ، إلى زيادة اهتمام الدولة العثمانية بالبحر الأحمر الذي أصبح أهم طريق للمواصلات البحرية الدولية بين الشرق والغرب وسواحل الجزيرة العربية المطلة على هذا البحر خاصة الساحل اليمني الذي أصبحت بريطانيا تسيطر عليه من ناحية الجنوب بعد احتلالها لعدن عام ١٨٣٩م ، وما

جاورها من مناطق أخرى ، كما تضاغت أهميتها وموقعها بتحويل التجارة العالمية إلى طريق البحر الأحمر عقب افتتاح قناة السويس ، وعلى الرغم من عدم استقرار الأوضاع في اليمن إلا أنه منذ وصول الحملة العثمانية عام ١٨٧٢م ، استطاعت أن تعيد تثبيت الحكم العثماني في هذه المناطق وعاد إلى اليمن الهدوء والسكينة ، وأصبحت الدولة العثمانية على اطلاع دائم بأحوال اليمن الداخلية ، كما استطاعت تعيين الولاة حسب الحالة التي كانت عليها البلاد^(٣٣) لذلك أصبح النفوذ البريطاني مهدداً قديداً خطيراً وظهر لبريطانيا أهمية الانتقال من دور السولاء والعطاء الممثلين في المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ المناطق ، إلى دور جديد يؤمن النفوذ البريطاني ويدعم بقاءه ، ولم يكن هذا الدور الجديد سوى الحماية التي تمت مع مشايخ القبائل بموجب معاهدات عقدت بينهم وبين الحكومة البريطانية .

كما أن السياسة التي اتبعتها بريطانيا لمواجهة عودة النفوذ العثماني في المنطقة المحيطة بـعدن ، والذي هدد الوجود البريطاني هناك ، قد ظهرت من خلال ما صرح به " الماجور هنتر " مساعد المقيم السامي البريطاني ، في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٨٧٥م ، إذ قال : " إن التفاهم الحالي مع الباب العالي بخصوص القبائل المجاورة لعدن كان على أساس احترام استقلالها لأنها متحالفة وتتقاضى إعانات مالية من جلالة الملكة ، وعلاقتنا مع القبائل لا تتضمن استقلالها بطبيعة المعاهدات المبرمة معها فإذا ما حاول الباب العالي أن يغرى أحداً من الذين يتقاضون رواتب شهرية منا بتحويل اتجاهه عنا فليس لدينا أسانيد دبلوماسية قوية تستند عليها حقوقنا وتكفلها معاهدات يمكننا أن نعتمد عليها ، وحلفاؤنا قد يتخلون عنا ما دمتنا على غير اتصال بالمناطق الداخلية ، وهم يملكون القوة التي تمكنهم من قبول سلطة الباب العالي ، وإذا ما عقدت معاهدات مع قبائل العبدلى والفضلى والعقري يتم بمقتضاها وضع تلك القبائل تحت الحماية البريطانية ، فإنه من الصعب على العثمانيين التدخل في شئون هؤلاء المشايخ " .

كما رأى " الماجور هنتر " أيضاً عقد اتفاقات أخرى مع قبائل الحوشى ، والعلوى ويافع السفلى ، تعهد هذه القبائل بمقتضى هذه الاتفاقات بعدم التنازل أو السماح باحتلال أراضيها أو قبول أى سلطة أخرى ما عدا بريطانيا ، وأقترح " الماجور هنتر " أيضاً تفويض المسندوب السامي البريطاني في عدن لانتخاذ أفضل سياسة تجاه قبيلة العقري والقبائل الأخرى الواقعة شرقي الطريق التجارى الممتد من عدن إلى المناطق الداخلية ، وذكر أنه بتنفيذ تلك المقترحات في عدن يمكن الوقوف في وجه التقدم العثماني في الاتجاه الشرقي .

لم توافق حكومة الهند البريطانية على توصيات " الماجور هنتر " ومقترحاته فحسب بل وذهبت إلى أبعد من ذلك ، إذ أوصلت بمد رقعة الحماية لتضم قبائل العوالم السفلى ، ودثنية ، والمهرة ، والقعيطى ، كما أرادت أن تمتد حماية البريطانيين إلى أجزاء من ساحل حضر موت في اتجاه الشمال الشرقى بين أراضي عدن ومسقط حتى لو تطلب ذلك منها بذل الأموال لترغيب شيوخ القبائل والمناطق للدخول تحت الحماية البريطانية لتجنب أى تدخل أجنبي آخر .

ولإنهاء الخلاف مع الدولة العثمانية أرادت بريطانيا الاتفاق معها على تحديد الحدود بين الأراضي الخاضعة للحماية البريطانية والأراضي التابعة للحكم العثماني حتى لا تنشأ بين الجانبين مشكلات جديدة تتعلق بمناطق نفوذ كل منهما^(٣٤) ، لكن الدولة العثمانية لم تعط ذلك اهتماماً لأنها تعتبر المناطق المجاورة لعدن هي في الأساس تابعة لها ، والاحتلال البريطاني جاء بعد ذلك ، فأقترح اللورد دافرين **Dufferin** في أغسطس ١٨٨٦م : " أنه إذ لم توافق الدولة العثمانية على تحديد الحدود فإنه يمكن تحديدها دون موافقتها وإجبارها على الالتزام بذلك "

وعلى الرغم من ذلك لم يستمر النزاع طويلاً بين بريطانيا والدولة العثمانية فيما يتعلق بمشكلة الحدود بينهما ، ولم يكن ذلك بسبب تحقيق انتصار عسكري أو لنجاح دبلوماسى لإحدى الدولتين ، بل يرجع ذلك إلى اليمينيين أنفسهم ، وبعيداً عن خطوط الحدود المقترحة ، ذلك أن العثمانيين الذين اتخذوا من اليمن والجزيرة العربية عمقاً لهم أثناء مواجهتهم لبريطانيا في الجنوب ، واجهوا في اليمن ثورات وانفضاضات كثيرة ، أدت إلى تأرجح موقف الدولة العثمانية في اليمن ، مما ترتب عليه انحسار المد والتوسع العثماني^(٣٥) ، الذي كان يسعى لاستعادة نفوذه والسيطرة على تلك الأقاليم المجاورة لعدن التي أصبحت تحت دائرة النفوذ البريطاني .

والذي أثار قلق البريطانيين ودفعهم إلى عقد معاهدات الحماية مع زعماء القبائل المجاورة لعدن هو قيام الدولة العثمانية عام ١٨٧٥م ، بتنفيذ مشروع مد خط البر العثماني من تعز إلى عدن ، ومن المعروف أن مشروع هذا الخط سوف يمر بأراضي تلك القبائل التي ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات صداقة ، وفي الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية متمسكة باستعادة نفوذها الفعلى على شبه الجزيرة العربية بأكملها ، كما قام أحمد أيوب باشا الوكيل العثماني في عدن بإعلام السلطات البريطانية بأن عشائر لحج تحول دون مد الخط البرقى من

تعز إلى عدن ، وأن الباب العالي سوف يضطر إلى استخدام القوة ضد هذه القبائل ، وقد عارضت بريطانيا اتجاه استخدام القوة ضد هذه القبائل حتى لا يؤدي ذلك إلى كسب جديد للنفوذ العثماني ، وأصررت على أنه إذا أراد السلطان العثماني مد خط البرق إلى عدن فيمكن أن يتم ذلك عن طريق تقديم طلب إلى الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق معها ، وألا يصاحب ذلك وجود قوات عثمانية في تلك المناطق (٣٦) .

ومما هو جدير بالذكر أنه منذ أن استولت بريطانيا على قبرص سنة ١٨٧٨ م ، وكذلك بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ م ، ساءت العلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية ، لذلك وجدت السلطات البريطانية في الهند أنه من المرغوب فيه وضماناً لبقاء ولاء تلك المناطق لها لا بد من عقد معاهدات حماية مع شيوخ القبائل العربية المجاورة لعدن تحسباً لأي عمل تقوم به الدولة العثمانية ، وقد مهد التدخل العثماني في شؤون بعض هذه القبائل سنة ١٨٨٠ م ، لإعداد الترتيبات الفعلية لعقد هذه المعاهدات (٣٧) .

وأمكن لبريطانيا خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن العشرين عقد سلسلة من معاهدات الحماية مع القبائل العربية في جنوب شبه الجزيرة أحرزت بمقتضاها نفوذاً واسع النطاق في هذه المناطق رغم الاحتجاجات المستمرة من جانب الدولة العثمانية .

واستطاعت بريطانيا بتلك المعاهدات التي عقدها مع شيوخ القبائل المجاورة لعدن أن تتحكم في المنطقة بأكملها لتجنب الصدام مع الدولة العثمانية ، ولتكون تلك المعاهدات عائقاً أمام الدولة العثمانية لتكملة نفوذها على شبه الجزيرة العربية ، وكانت بريطانيا أثناء تلك المدة حريصة على وضع المنطقة تحت نفوذها إدراكاً منها لأهميتها وتحفظاً من توسع الدولة العثمانية ، كما أن المعاهدات السابقة التي فرضتها بريطانيا على زعماء القبائل اليمنية كانت متشابهة وصورة مكررة لبنود محددة ، كان أهمها تعهد السلاطين والأمراء اليمنيين في مقابل تمتعهم بالحماية البريطانية بعدم الاتصال أو الاتفاق أو التعاقد مع أى قوة أو دول أجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية ، كما أنهم تعهدوا أيضاً بعدم التنازل أو بيع أو تأجير أراضيهم لأى دولة أجنبية فيما عدا الحكومة البريطانية ، كما أنه لم تمض سنة ١٨٩٦ م ، إلا وكانت تلك المعاهدات قد تم عقدها بين الحكومة البريطانية وسبعة عشر حاكماً من الحكام العشرين في المناطق المحيطة بعدن (٣٨) .

وهكذا اتضحت السياسة البريطانية في عدن من خلال فرض معاهدات الحماية مع القبائل المحيطة بـعدن وذلك بمرونة ودهاء عرفت بهما السياسة البريطانية وقد ترك لحكومة الهند البريطانية إدارة المنطقة حيث الرقابة غير المباشرة التي كانت تنفذ عن طريق سلطات عدن البريطانية التي لم تستطع السيطرة على الرعايات القبلية بل عملت على إزديادها من خلال إعطاء زعماء القبائل صفة الإمارة والسلطة والشيخة ووضعتهم على رأس دويلات مصطنعة ، لذلك قامت في ظل السيطرة البريطانية مجموعة من الخميات التي أخذت تتكاثر كلما عقدت بريطانيا معاهدات جديدة للحماية مع زعماء آخرين (٣٩) .

ونتيجة لفرض الحماية البريطانية على النواحي التسع التي عرفت باسم محمية عدن الغربية إضافة إلى سلطات القعيطية والكثيرة والمهرة والتي عرفت بمحمية عدن الشرقية فقد سعى البريطانيون لفرض الحماية على حضرموت والمهرة تحسباً من تدخل نفوذ آخر خاصة الدولة العثمانية بسبب إدعائها الأحقية في الجزيرة العربية كلها .

لم يكن نظام الحماية البريطانية مجدياً لليمنيين على الإطلاق ، لأنه لم يوفر لقبائل المنطقة الحماية من الغزو الخارجي ، ولا من اشتعال نيران الحروب الداخلية فيما بينهم ، والدليل على ذلك ما أوضحه " اللورد بلهافن " الذي عمل مساعداً للمقيم السامي البريطاني في عدن عندما أكد أن نظام الحماية وما استتبعه من إهداء البنادق والأسلحة المختلفة لشيوخ القبائل اليمنية قد عمق الخلافات بين أبناء الوطن الواحد وزاد من حدة الحرب الأهلية وتفاقمها ، وأشعل لهيب القتال بين القبائل (٤٠) .

يتضح مما سبق أن الدولة العثمانية أرادت أن تمد سيطرتها على المناطق المجاورة لعدن لأنها رأت في نفسها أنها صاحبة الحق على تلك المناطق ، لكن بريطانيا وقفت لها بالمرصاد حيث عقدت معاهدات الصداقة مع شيوخ وزعماء القبائل المجاورة لعدن ، وكلما رأت بريطانيا خطة الدولة العثمانية لإعادة سيطرتها على تلك المناطق قام البريطانيون بتطوير سياستهم مع القبائل المحيطة بـعدن ، وذهبت بريطانيا إلى أبعد من ذلك إذ استطاعت ان تعقد معاهداتها مع القبائل الموجودة في حضرموت ، خاصة مع تلك القبائل المحيطة بالساحل المطل على المحيط الهندي ، لأن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى انفرادها بالنفوذ المطلق في عدن والمنطقة المحيطة بها ، وإبعاد أى نفوذ آخر يهدد مصالحها ، ونجحت تلك السياسة التي كانت بمثابة عائق أمام الدولة العثمانية في محاولاتها من أجل استكمال نفوذها على شبه الجزيرة العربية بوجه عام وعلى منطقة اليمن بوجه خاص .

هوامش البحث الأول :-

- [١] حسن فوزى النجار : بريطانيا والجنوب العربي ، القاهرة د.ت. ص ٣٩،٤٠
- [٢] محمد عمر حبشى : اليمن الجنوبي ، ترجمة د / إلياس فرح ، د / خليل أحمد خليل ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ١٠ ، ١١ .
- [٣] حسين فوزى النجار : مرجع سبق ذكره ص ٤٠ .
- [٤] المرجع السابق نفسه ص ١٩ .
- [٥] جورج انطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، تعريب د / ناصر الدين الأسد ، د / إحسان عباس ، بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م ص ١٣٤
- [٦] أمين سعيد : تاريخ اليمن السياسى منذ استقلاله في القرن الثالث عشر الهجرى القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م ص ٢٣ ، ٢٤ .
- [٧] محمد عمر حبشى مرجع سبق ذكره ص ١٢ ، و د / فاروق عثمان اباطة : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩هـ - ١٩١٨م القاهرة ١٩٧٦ ص ١٦٢٠
- [٨] د / جاد طه : سياسة بريطانيا في الجنوب العربي ، القاهرة ١٩٧٠م ص ١١٣ : ١٢٧ .
- [٩] محمد عمر حبشى : مرجع سبق ذكره ص ١٣ .
- [١٠] حسين فوزى النجار : مرجع سبق ذكره ص ٤٠ .
- [١١] محمد حسن عوبلى : اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ، بيروت ١٩٧١ ص ١٥ .
- [١٢] محمد كمال عبد الحميد : الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية ، القاهرة د.ت. ص ١١ .
- [١٣] هارولد . ف يعقوب : عدن وجنوب اليمن في ملوك العرد ، ترجمة : المضواحي بيروت ١٩٦٧م ص ٤٧ ، ٤٨ .
- [١٤] المصدر السابق نفسه ص ٥٥ ، ٥٧ .
- [١٥] المصدر السابق نفسه ص ٦٧ ، ٦٩ .

- [١٦] ساطع الحصرى : يوم ميسلون ، بيروت د.ت. ص ٤٣ .
- [١٧] محمد حسن عوبلى : مرجع سبق ذكره ص ١٤ .
- [١٨] حسين فوزى النجار : مرجع سبق ذكره ص ٤١ .
- [١٩] جان بيثون : بواعث الحرب العالمين الأولى في الشرق الأدنى ، ترجمة محمد عزت دروزة ، بيروت د.ت. ص ٧٣ - ٧٤ .
- [٢٠] محمد عمر حبشى : مرجع سبق ذكره ص ١٣ .
- [٢١] جان بيثون : مرجع سبق ذكره ص ٧٤ .
- [٢٢] محمد عمر حبشى : مرجع سبق ذكره ص ١٣ .
- [٢٣] د / جاد طه : مرجع سبق ذكره ص ١٣٨ ، ١٤٣ .
- [٢٤] عبد الواسع بن يحيى الواسعى : تاريخ اليمن ، المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، القاهرة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م عن ١٦٩ .
- [٢٥] د / أحمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها ، القاهرة ١٩٥٧ ص ١٦٢ ، ١٦٣ .
- [٢٦] أمين الريحاني : ملوك العرب ، بيروت ١٩٥١ ص ٤١٨ .
- [٢٧] محمود كامل الخامى : مرجع سبق ذكره ص ٢٤١ .
- [٢٨] د / جاد طه : مرجع سبق ذكره ص ٣٥٣ .
- [٢٩] محمد عمر الحسينى : مرجع سبق ذكره ص ١٧ .
- [٣٠] جان جاك بيرى : جزيرة العرب ، ترجمة / نجدة هاجر ، وسعيد الغز ، بيروت ١٩٦٠ ص ١٨٥ : ١٨٦ .
- [٣١] أمين سعيد : مرجع سبق ذكره ص ٥٢ .
- [٣٢] جان جاك بيرى : مرجع سبق ذكره ص ١٨٠ .
- [٣٣] نبيل عبد الحى رضوان : الدولة العثمانية وغرب الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ - ١٩٠٨ ، جلد ص ١٠٣ ، ١٤٧ .
- [٣٤] د / فاروق عثمان أباطة : مرجع سبق ذكره ص ٤٢٠ .
- [٣٥] د / جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، القاهرة ١٩٦٩م ص ٣٠٣ ، ٣٠٦ .
- [٣٦] د / فاروق عثمان أباطة : مرجع سبق ذكره ص ٤٢٠ .

[٣٧] د / جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن مرجع سبق ذكره ص ص

٠ ١٨١

[٣٨] د / فاروق عثمان أباطة : مرجع سبق ذكره ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .

[٣٩] محمد عمر حبشي : مرجع سبق ذكره ص ١٧ .

[٤٠] د / فاروق عثمان أباطة : مرجع سبق ذكره ص ص ١٠٧ .

* * *

المبحث الثاني

صفقة قناة السويس والاحتلال البريطاني لمصر

١٨٧٥ - ١٨٨٢ م.

منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م ، بدأت بريطانيا في العمل على تثبيت نفوذها ومركزها في مصر .

وفي عام ١٨٧٥ م ، أخذ معين المال ينضب من بين يدي الخديوى إسماعيل بعد القروض الباهظة التى استدأها لإنفاقها على المشروعات الإصلاحية التى قام بما ففكر فى بيع أسهم مصر فى قناة السويس ، وعرضها على فرنسا فترددت فى هذا الشأن ، لكن الحكومة البريطانية بادرت بشرائها ، لأنها وجدت فى هذه الصفقة فرصة سانحة لوضع يدها على قناة السويس (١) .

وكان أيضاً من نتائج هذه الصفقة ان استطاعت بريطانيا التدخل فى شؤون مصر المالية لمراقبة المصروفات والإيرادات ، واعتبرت مصر من بين مناطق النفوذ التى جب أن تحصر عليها ، أما من جانب السياسة المصرية فإن بيع حصة مصر فى أسهم قناة السويس كان مقدمة للتدخل الفعلى فى مالية مصر ، إذ لم تمض ثلاثة أيام على بيع الأسهم حتى طلب الخديوى إسماعيل من الجنرال ستانتون Stanton القنصل البريطانى العام بالقاهرة ، بأن تعين بريطانيا موظفين يستعان بهم فى إدارة شؤونه المالية ، فأجابت الحكومة البريطانية على ذلك فى السابع والعشرين من نوفمبر ١٨٧٥ م ، بأنها ألفت بعثة من خمسة أفراد من كبار موظفى الحكومة تحت رئاسة " كيف " رئيس الصيارفة ووجهت إليها التعليمات بأن تتفاوض الخديوى وحومته فى إدارة مصر ومركزها المالى ، وأن تقف على حقيقة الاضطراب المالى وتسدى النصح للخديوى (٢) .

وفي ربيع عام ١٨٧٦ م ، تم توحيد الديون العديدة التى استدأها الخديوى إسماعيل فأصبحت ديناً عاماً بلغت قيمته إحدى وتسعون مليون جنيه ، وكان هذا الإجراء قد اتخذ بهدف تنظيم حالة القوضى التى وصلت إليها البلاد ، ثم وضعت شؤون المصروفات والإيرادات تحت مراقبة ثنائية بين بريطانيا وفرنسا (٣) .

ولم تقف بريطانيا عند ذلك الحد من التدخل في شؤون مصر ، بل تطور الأمر على مر السنين ، ففي عام ١٨٧٧م ، أوعزت بريطانيا إلى الخديوى إسماعيل أن يعين غوردون باشا حاكماً عاماً للسودان ، والتمعين في هذا المنصب من اختصاص الدولة العثمانية ، ويتم هذا التمعين من قبيل الباب العالي ، وهى المرة الأولى في تاريخ مصر التى يسند فيها هذا المنصب السامى إلى أجنبي ، لكن العلاقات الودية كانت توثقت بعد افتتاح قناة السويس بين الخديوى إسماعيل وبريطانيا وتعددت مظاهرها ، ففي الرابع عشر من أغسطس ١٨٧٧م ، عقدت معاهدة بين الخديوى إسماعيل وبريطانيا للتعاون على إبطال الرقيق ، وأخذت بريطانيا بعد ذلك تسعى لامتداد سلطة مصر على الساحل الشرقى لأفريقيا لثرت ذلك فيما بعد ، وفى السابع من سبتمبر ١٨٧٧م ، اعترفت بريطانيا بسلطة مصر في بلاد الصومال الشمالية ، فكانت هذه المعاهدة مظهراً من مظاهر العلاقات الودية بين مصر وبريطانيا (٤) .

وفى الوقت نفسه لم تعط بريطانيا أى اهتمام للدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، كما أن سياسة الود والقرب من جانب بريطانيا للخديوى إسماعيل أتت بعد ضعف فرنسا ، إذ اتجه الخديوى إسماعيل نحو بريطانيا لكي تساعده في الحصول على نوع من الاستقلال الذاتى وكانت بريطانيا تشجعه على ذلك لتزيد من الصعوبات وتفاقم الموقف بين مصر والدولة العثمانية ، لكن التنافس بين فرنسا وبريطانيا ظل قائماً ، إلا أن بريطانيا لم ترغب في إغضاب الحكومة الفرنسية بدليل موافقة بريطانيا على اقتراح فرنسا بالأ تدخل المسألة المصرية في مناقشات مؤتمر برلين ١٨٧٨م ، ورأت استبقاء لصداقة فرنسا عدم احتلال مصر ، واستعاض سالفورى Salisपुरى عن ذلك — باحتلال مصر وقناة السويس — باحتلال جزيرة قبرص التى تشرف على آسيا الصغرى ومدخل قناة السويس معاً وذلك تمهيداً لاحتلال مصر (٥) .

تعددت المسألة المصرية في أواخر عصر الخديوى إسماعيل حيث بدت قوة المعارضة المصرية تظهر وذلك نتيجة للتدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية والسياسية ، مما أثار مخاوف بريطانيا وفرنسا فربما مع السلطان العثمانى عزل الخديوى إسماعيل (٦) .

وفى السادس والعشرين من يونيو ١٨٧٩م ، تولى الخديوى توفيق حكم مصر التى كان مركزها الدولى في ذلك الوقت غير واضح فلا هى دولة مستقلة ، ولا هى ولاية تابعة للدولة العثمانية ، وإنما طبقاً لمعاهدة لندن ١٨٤٠م ، تعد جزءاً من أملاك الدولة العثمانية ، وظلت بريطانيا وفرنسا في تعارن متواصل بينهما من أجل الاستمرار في تدخلهما في الشؤون

المصرية ، وقد استهل الخديوى توفيق حكمه بصدور فرمان فى السابع من اغسطس ١٨٧٩ م ، مقيد لسلطة الخديوى فى مصر ، ومن ثم أخذت سلطة الخديوى فى مصر تتجه نحو الضعف والتراجع ، وبدأت كفة النفوذ الأوروبى ترجح (٧) .

شعر الخديوى توفيق بنفوذ الدول الأوروبية ممثلاً فى عزل والده عن حكم مصر ، ولكنه رأى أن الفضل فى إبعاد النفوذ العثمانى وتدخله فى شؤون مصر يرجع إلى بريطانيا وفرنسا اللتين وقفنا أمام محاولات السلطان عبد الحميد الثانى عندما أراد سحب الامتيازات التى حصلت عليها مصر خاصة استقلال مصر فى إدارة شؤونها الداخلية ، وتأكيد نظام الوراثة (٨) .

وتوالت أحداث القرن التاسع عشر والتدخل الأجنبى فى شؤون مصر الذى ترتب عليه ضعف الروابط بين مصر والدولة العثمانية فى تزايد مستمر مما أثار الروح الوطنية وإبراز معالمها عندما أدرك المصريون المدى الذى بلغه الأجنبى فى إدارة شؤون بلادهم وتسييرها ، عندما ثارت العاطفة الوطنية وظهر السخط واضحاً (٩) .

ورأى الباب العالى فى ضياع سلطة الخديوى بعد حوادث قصر عابدين سبتمبر ١٨٨١ م ، التى قادها أحمد عرابى فرصة مواتية لإرسال جيش عثمانى إلى مصر لاسترداد نفوذ الدولة العثمانية فى مصر مرة أخرى ، وضماناً لقناة السويس التى تسهل وصول الإمدادات إلى بلاد الحجاز وجنوب الجزيرة العربية للسيطرة عليها وإبعاد الخطر الأجنبى عنها ، لكن بريطانيا وفرنسا وقفنا وعارضنا أى تدخل يقوم به السلطان العثمانى فى مصر ، فاكفى السلطان عبد الحميد الثانى بإيفاد بعثة إلى مصر للتحقيق فى أسباب العصيان العسكرى ، وعندئذ أرسلت الدولتان بريطانيا وفرنسا سفنهما الحربية إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية ، مما أدى إلى إرغام البعثة العثمانية إلى مغادرة مصر فى الثامن من أكتوبر ١٨٨١ (١٠) .

وتطورت الأحداث فى مصر فانقلبت الحركة الوطنية إلى ثورة ضد سلطة الخديوى ، فأصبح على بريطانيا وفرنسا أن تقوم بتدخل مشترك لحماية مصالحهما فى مصر (١١) مما أدى إلى إنعقاد مؤتمر الآستانة فى الثالث والعشرين من يونيو ١٨٨٢ م ، من أجل البحث ومناقشة المسألة ، وانتهى المؤتمر فى السادس من يوليو ١٨٨٢ م ، الذى قرر تسوية المسألة المصرية عن طريق التدخل العثمانى ، وتضمن دعوة الباب العالى إلى إرسال قوة عسكرية إلى مصر لإقرار النظام بشروط محددة حددها جرانفيل Granville وزير خارجية بريطانيا فى

قوله : أن تكون القوات العثمانية تحت قيادة الخديوى، وألا تبقى في مصر أكثر من ثلاثة شهور ، وأن يعهد السلطان بعدم المساس بامتيازات الخديوية وتعهداتها الدولية .
 لكن السلطان العثماني رفض إجابة هذه الدعوة لأنها جاءت في وقت متأخر وتعارض مع فكرة التدخل العثماني لأنها تقيد بشروط مهينة ، ولا تتفق مع حقوق وسيادة الدولة العثمانية على هذه البلاد وكذلك لم يكن السلطان العثماني يريد أن يظهر بمظهر من يخضع لسلطان الدول الأجنبية في مسألة داخلية ، كما أنه لا يريد إثارة مشاعر المسلمين ضده بهذا العمل ، وقد انتهزت بريطانيا هذه الفرصة وعزمت على التدخل في مصر ، إذ توفرت العوامل لانفرادها بالتدخل المسلح ، وأرادت وضع المؤتمر أمام الأمر الواقع ^(١٢) .
 وكان تردد فرنسا من العوامل التي أدت إلى إنفراد بريطانيا بالتدخل ، فقد عد فريسينيه freycinet رئيس وزراء فرنسا : أن الاستجداء بالقوات العثمانية ليس له أى مبرر بعد استقالة محمود سامى البارودى ، وفضل انتظار ما قد تتمخض عنه الأحداث في مصر ^(١٣) .

وكانت بريطانيا قد سعت بالطرق الدبلوماسية في وضع خطة لغزو قناة السويس ، إذ أرسلت في الثلاثين من يونيو ١٨٨٢م إنذاراً إلى الباب العالى ذكرت فيه أنها — بريطانيا — : تعد نفسها مكلفة بإقرار النظام في مصر ، وأنها ستمنع القوات العثمانية من النزول في مصر ، إلا إذا أعلنت الدولة العثمانية أن أحمد عرابي ناطر في مصر ، فأصدر الباب العالى هذا الإعلان في الخامس من سبتمبر ١٨٨٢م . فاستغلت بريطانيا ذلك المشور ضد العرابيين أسوأ استغلال ، كما حاولت بريطانيا أن تعطى نفسها صفة قانونية في احتلال القناة والحصول على تفويض من الخديوى يميز لها هذا الاحتلال ، فأبرق اللورد جرانفيل Granvill إلى الأدميرال سيمور Seymour في الرابع والعشرين من يوليو ١٨٨٢م . طالباً منه أن يحصل من الخديوى على السلطات التي تخوله حق احتلال قناة السويس ، وقد كتب الخديوى التصريح المطلوب في الحادى والثلاثين من يوليو ١٨٨٢م .

وكانت خطة بريطانيا لاحتلال مصر قامت على أساس إتمام احتلال منطقة قناة السويس قبل التفرغ لمقاتلة الجيش المصرى ^(١٤) ، فصرحت لقائدها البحرى في بورسعيد أن يحتل أجزاء من القناة ، ما يراه ضرورياً لاتخاذ القناة قاعدة حربية ، فإذا ما احتلت بريطانيا قناة السويس فإنه من السهولة السيطرة على بقية الأقاليم ، وفي الوقت الذى أرسلت فيه بريطانيا الحملة على الإسكندرية ، أرسلت حملة أخرى لتسير بطريق قناة السويس وتنضم

إليها قوة قادمة من الهند ، كما تنضم إليها الحامية الموجودة في الإسكندرية ، ويقوم بوشب

سيمر Beauchamp Seymour

قائد القوات البحرية بمعاونة هذه الحملة ، وأرسلت تعليمات إلى الأسطول بمقتضاها يقوم بحماية القناة ، وأن تتخذ الحملة البريطانية القناة قاعدة لها ، وخرجت السفن البريطانية خلصة من الإسكندرية في ظلام الليل واحتلت بورسعيد في عشرين من أغسطس ١٨٨٢ م ، واتخذت من مبانى شركة قناة السويس بمدينة بورسعيد مركزاً لأعمالها الحربية ^(١٥) .

وأوقفت بريطانيا مرور السفن عبر القناة واعترضت شركة القناة على هذا التصرف وطلبت من الدول أن ترسل كل منها سفينة حربية لمنطقة القناة لحماية حيادها ، وأرسل مجلس إدارة الشركة احتجاجاً إلى الدول جاء فيه : " أن الخديوى لا يملك تقييد النصوص الصريحة في صك الامتيازات ، وأن الشركة لا تقبل الاعتداء على حياد القناة ، وتعلن معارضتها للأعمال التي تستند إلى إدعاءات سياسية غير مشروعة " ^(١٦) .

وكانت الحكومة البريطانية من جانبها تخشى أن يقوم المصريون بردم القناة أو السيطرة عليها أو إتلافها ، وكانت تقارير ممثلى بريطانيا متشائمة وتذر بالخطر الشديد على هذا الطريق البحرى الهام ^(١٧) ، وفي الرابع عشر من سبتمبر ١٨٨٢ م تمكنت القوات البريطانية من احتلال القاهرة نفسها ^(١٨) .

وكانت بريطانيا تخشى أن تنور المشاعر الإسلامية ضدها بعد احتلالها لمصر فحصلت من الخديوى توفيق على رسالة شكر يعرب فيها عن امتنانه للمساعدة الثمينة التي قام بها الجنود البريطانيون لإعادة الأمن إلى بلاده ، وبذلك أظهرت بريطانيا أعمالها على شكل تنفيذ إرادة السلطان العثمانى من خلال ما أعلنه من أن أحمد عرابى ثائر ، وتلبية لرغبة الخديوى المصرى ^(١٩) .

كما سعت بريطانيا في دعم سلطة الخديوى ، وإعادة العلاقات بين مصر والدولة العثمانية في حدود الفرمات ، وسعت أيضاً لإيجاد رجل يقوم محل المعتمد البريطانى فوقع اختيارها على كرومر Croomer الذى ظهرت خبراته في الإدارة ليكون قنصلاً عاماً لها ، وفهم " كرومر " الاحتلال ومشاكله ووجهه توجيهاً لتوطيد أركانه .

وكانت بريطانيا بعد احتلالها لمصر قد أخذت تستخدم المناورات وبذل الوعود واستطاعت أن تؤجل النظر في مسألة قناة السويس مدة سنتين كاملتين وفى عام ١٨٨٥ م ، سعت إلى فكرة عقد مؤتمر دولى ، وقد بدأ انعقاد هذا المؤتمر فى مارس ١٨٨٥ م ، بباريس

واشتركت فيه الدول الكبرى والدولة العثمانية وأسبانيا وهولندا ، ودعت إليه مصر بصفة استشارية ، وخلال المؤتمر بذلت بريطانيا جهوداً كبيرة من أجل إبقاء سيطرتها على قناة السويس ، بينما حاولت الدول المنافسة لها إضعاف ذلك النفوذ وضمان مصالحها الذاتية ، وترتب على الخلافات التي قامت بين أعضاء الدول المشاركة في المؤتمر أنها عجزت عن الوصول إلى نتيجة ، على الرغم من أنه استغرق شهرين ونصف (٢٠) .

ولكن بريطانيا استطاعت أن تؤكد حقوق الحكومة المصرية ، عندما وجدت محاولات من دول الدولة العثمانية تسجيل حقوق العثمانيين ونفوذ السلطان العثماني على مصر ، ولربما على مندوب الدولة العثمانية أن يدل تلك الاتاريات ليضمr السيادة على ذلك الإقليم الحيوى الذى يساعد فى ربط منطقة جنوب الجزيرة العربية وبلاد الحجاز ومناطق البحر الأحمر الأخرى بالآستانة عاصمة الدولة العثمانية .

وعندما رأى السلطان العثماني التوسع البريطاني طالب الحكومة البريطانية بالجلء لأنه كان يخشى فى هذه الحالة أن تفقد الدولة مركزها فى مصر ، وبالتالي فى قناة السويس مما يترتب عليه صعوبة الاتصال والحركة فى مناطق البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية والحجاز ، فعرضت بريطانيا على السلطان العثماني الدخول فى مفاوضات لتحديد تاريخ الجلء عن مصر وشروطه ، وكانت حكومة المحافظين برئاسة سالسبرى ، التى خلفت حكومة الأحرار نرغب فى إزالة ما تركه الاحتلال البريطانى من توتر العلاقات البريطانية بالدولة العثمانية وبفرنسا ، فأرسلت بعثة " دور مندولف " لمفاوضة الدولة العثمانية فى هذا الشأن ، وقد اتفق المفاوضون على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقية الآستانة وتضمنت جلء القوات البريطانية عن مصر خلال سبع سنوات من تاريخ إبرام الاتفاق ، أى فى سنة ١٨٩٠م ، إلا إذا قام خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلء حتى يزول هذا الخطر (٢١) لكن السلطان العثماني رفض ذلك الاتفاق من أساسه على اعتبار أنه يعارض مع حقوق السيادة العثمانية على مصر ، كذلك أدرك السلطان العثماني أن بريطانيا تماطل فى موضوع الجلء ، ولا تريد فعلاً الانسحاب .

وأحست بريطانيا بموقف الدول من احتلالها لمصر وسياستها فى وادى النيل فرأت إهمال موضوع الجلء واستمرت تسير فى سياستها التى تملئها عليها مصالحها الاستعمارية خاصة بعد نولى روزبرى rospury ، وزارة الخارجية البريطانية ، لأنه كان من أقوى

الاستعماريين البريطانيين ، وهو الذى ثنى " جلاستون " عن فكرته فى الجلاء عن مصر (٢٢) .

وترتب على عدم جلاء القوات البريطانية عن مصر ، السيطرة الكاملة على مصر وضياح مركز الدولة العثمانية إلا فى الناحية الشكلية ، كما أن بريطانيا حصلت على قسط فى إدارة قناة السويس ، فقد كان لها ثلاثة مقاعد من بين أربعة وعشرين مقعداً فى مجلس إدارة الشركة ، وذلك بعد أن اشترت أسهم مصر من الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٥ م ، ثم زيدت هذه المقاعد إلى سبعة مقاعد منذ عام ١٨٨٢ م ، بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، واعطيت هذه المقاعد الزائدة لندوبى المصالح التجارية البريطانية .

وخلال سنوات السيطرة البريطانية على مصر تحولت قناة السويس إلى قاعدة عسكرية بريطانية ذات أهمية كبرى لها فى الشرقين الأدنى والأوسط ، وترتب على احتلال بريطانيا لمصر وهيمتها على قناة السويس أن الدولة العثمانية فقدت جزءاً عاماً من ولاياتها المترامية الأطراف ، لكن من الناحية الأسمية ظلت مصر تابعة للدولة العثمانية لذلك استطاع السلطان العثمانى أن يثير موضوع المسألة المصرية عندما عين الخديو عباس حلمى الثانى عام ١٨٩٢ م ، فوجد السلطان العثمانى فرصة لاقتطاع شبه جزيرة سيناء من مصر وضمها إلى مناطق السيادة العثمانية فى الشام والحجاز ، وساعد فى ذلك ميول الخديوى الجديد عباس حلمى الثانى نحو الدولة العثمانية وكان هذا تشجيعاً للسلطان العثمانى لتحقيق خطته فى إعادة السيطرة على الضفة الشرقية لقناة السويس ، ولم يلق هذا الاتجاه معارضة من الخديوى عباس حلمى الثانى ، وكانت حجة الدولة العثمانية فى ذلك تقوم على أن هذه المنطقة فى الأصل تابعة لولاية الحجاز ، فأعادتها الدولة العثمانية للخديو إسماعيل بقصد حمايات عثمانية من الجند فى الوجه ، والمويلح ، وضبا ، وسيناء لتأمين قوافل الحج التى تقع على الطريق البرى إلى الحجاز ، ثم استعادت الدولة الوجه ، وضبا ، والمويلح ، وتريد أن تستعيد ما بقى من المناطق لولاية الحجاز ، وتفاقم الموقف بين بريطانيا والدولة العثمانية بسبب هذه المشكلة — مشكلة طابا — لكن تم حل هذه المشكلة فى عام ١٩٠٦ م ، وصدر فرمان من الدولة العثمانية بأن تكون سيناء داخل الحدود المصرية ، وتضم العقبة لولاية الحجاز (٢٣) .

وبذلك فقدت الدولة العثمانية مصر من الناحية الفعلية ، هذه الولاية الحيوية التى كانت تمخزاة الدولة بالأموال والغلال ، كما أن حكام مصر كانوا يمدون العثمانيين بالمؤن التى كانت تلزم الحملات التى ترسلها الدولة العثمانية إلى بلاد الحجاز أو اليمن والبحار

الجنوبية لدعم النفوذ العثماني ، علاوة على ذلك فإن سلاطين الدولة العثمانية كانوا يعتمدون قبل افتتاح قناة السويس على باشوات مصر لإخضاع المناطق الثائرة سواء أكان ذلك في بلاد الحجاز ، أو في جنوب الجزيرة العربية ، فترتب على ذلك أن الدولة العثمانية فقدت مصر والامتيازات التي كانت تحصل عليها من مصر ، وفقدت قناة السويس التي تربط عاصمة الدولة بمناطق البحر الأحمر والحجاز ، وجنوب الجزيرة العربية ، التي كانت تسهل عليها إرسال الحملات التأديبية إلى المناطق الثائرة ضدها ، علاوة على فقدان العوائد المالية من رسوم المرور في قناة السويس ، مما أدى في النهاية إلى ضعف نفوذ الدولة العثمانية في هذه المناطق . .

هوامش البحث الثاني :-

- [١] د / مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، ج ١ القاهرة ١٩٤٥ م ، ص ٣٧٤ .
- [٢] شونفليد ، هيو ، ج : قناة السويس ، ترجمة أحمد خاكي : القاهرة ١٩٤٥ ص ٩٠ - ٩١ .
- [٣] د / السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ١٥١٧ - ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٧٠ ص : ٣٧٦ وشونفليد ، هيو ، ج : مصدر سبق ذكره ص ٥٦ .
- [٤] عبد الرحمن الرفاعي : عصر إسماعيل ، القاهرة ١٩٣٢ م ص ٩٢ - ٩٣ .
- [٥] د / محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس (١٨٤٥ - ١٩٥٦ م) القاهرة ١٩٥٦ م ص ٦٠ - ٦١ .
- [٦] د / محمد مصطفى صفوت : مصدر سبق ذكره ص ٦٢ .
- [٧] د / عبد العزيز رفاعى : قضية الجلاء عن مصر بين سنتي ١٨٨٢ - ١٩٠٧ م ، القاهرة ١٩٦١ م ص ١١ .
- [٨] د / حسن احمد محمود وآخرون : مصر في العصور الوسطى والحديثة ، القاهرة د.ت . ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- [٩] د / محمد بديع شريف وآخرون : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، مراجعة الأستاذ / محمد شفيق غربال ، القاهرة د.ت . ص ٥٤٧ .
- [١٠] د / عبد العزيز رفاعى : مصدر سبق ذكره ص ٣٢ .
- [١١] د / حسن احمد محمود وآخرون مصدر سبق ذكره ص ٢٤٠ .
- [١٢] د / مصطفى الحفناوى : مصدر سبق ذكره ص ١٠٥ ج ٢ .
- [١٣] لجنة الدراسات الثقافية : قناة السويس ماضيها وحاضرها ، القاهرة ١٩٥٥ ص ٢٦ .
- [١٤] د / محمد مصطفى صفوت مصدر سبق ذكره ص ٨٣ - ٨٤ .
- [١٥] د / مصطفى الحفناوى : مصدر سبق ذكره ص ١٠٨ ج ٢ .
- [١٦] د / محمد مصطفى صفوت مصدر سبق ذكره ص ٦٩ .

- [١٧] شونفيلد : هيو ، ج : مصدر سبق ذكره ص ٥٧ .
- [١٨] ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٥ ص
٠ ١٦٥
- [١٩] المرجع السابق نفسه ص ١٦٥ .
- [٢٠] د / عبد العزيز محمد الشناوى وآخر : وثائق ونصوص التاريخ الحديث
والمعاصر ، دار المعارف ، الإسكندرية ١٩٦٩م ، ص ٦٤٨ - ٦٤٩ .
- [٢١] د / مصطفى الحفناوى مصدر سبق ذكره ص ١٥٩ ج ٢ .
- [٢٢] حسين فوزى السنجار : السياسة والاسراتيجية فى الشرق الأوسط ، القاهرة
٠ ٢١٩ - ٢١٧ ، ج ١ ص ١٩٥٣ .
- [٢٣] المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

المبحث الثالث

ثورة اليمنيين على الحكم العثماني

١٨٩١ - ١٩٠٥ م

لم يكن الحكم العثماني مستقراً في اليمن بسبب استمرار الثورات ، إذ لم تكن للعثمانيين شعبية في تلك المناطق ، كما أن الحروب التي شنها اليمنيون من المرتفعات الجبلية منذ عام ١٨٩٢م ، كبدت الدولة العثمانية خسائر فادحة حتى سُمي اليمن بمقبرة الأتراك ، وقد ذكر أحد الأئمة في صنعاء : " أنه إذا أراد العثمانيون البقاء لسלטتهم في بلاد اليمن أن يتخلوا للعرب عن الأماكن التي يكون الحرف الأول من اسمها مكتوباً بالصاد ، وذلك مثل صنعاء ، وصبر ، وصعدة ، وصيا وكانت الفكرة تقوم على أساس أن العثمانيين يحتفظون بالمسكن الساحلية ، وأن يتركوا داخل البلاد للأئمة الذين كانوا عنصراً مزعجاً للعثمانيين ، خاصة رجال قبائل حاشد وبكيل الذين يعدون من أقوى البطون والعشائر الحاربة في اليمن خاصة الذين يطلقون عليهم (ذو محمد ، ذو حسين) إذ كانوا يقومون بثورات وانتفاضات لا تنقطع ضد الحكم العثماني " (١) .

وقد كان بعض الولاة العثمانيين هم السبب المباشر في ثورة الأهالي عليهم لأنهم اتبعوا منهج الصلف والتعسف وسيلة لتوطيد الحكم العثماني في اليمن ، وكثيراً ما كانوا يعقلون العلماء والتجار ، لا سيما في صنعاء ، بتهمة ولائهم للأئمة الزيديين .

وكان من هؤلاء الولاة عثمان باشا (١٣٠٥ - ١٣٠٧هـ / ١٨٨٨ - ١٨٩٠ م) الذي انتهج سياسة الإرهاب في اليمن ، وأشاع أخذ الرشوة ، كما قام باعتقال العلماء ، ومنهم الشيخ عبد الله الضلعى ، والشيخ يحيى بن محمد المجاهد التعزى .

ثم تولى بعد عثمان باشا الولاية في اليمن عثمان نوري باشا ، وكان مستقيماً ومتواضعاً ، إلا أن كبار موظفي العثمانيين في اليمن تأمروا ضده ، وعملوا على عزله من منصبه ، ورجع إلى الآستانة .

ثم تولى بعده الولاية إسماعيل حقى باشا (١٣٠٧ - ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠ - ١٨٩١ م) وفي السنة التي تولى فيها الحكم توفي الهادى الإمام شرف الدين بن محمد ، وأجمع أهل الأهونوم على مبايعة محمد بن يحيى حميد الدين ، الذى سجن في الحديد ، واستطاع

الفرار إلى الأهنوم ، وتلقب بالمنصور ^(٢) ، ومن الأهنوم أخذ يرسل إلى أتباعه ورجاله في جميع أنحاء اليمن لإثارة القبائل ضد العثمانيين ^(٣) .

وقد أيدته جميع القبائل واستجابت لنداء الحرب ، وكان من الطبيعي أن يقع خروج الإمام المنصور من صنعاء وتحريض القبائل اليمنية على حرب العثمانيين وقعا أليماً على رجال الدولة العثمانية ، وذلك لما للمنصور من المكانة والنفوذ بين رجال القبائل الذين يخشون بأسهم ، وكانت قبائل اليمن قد سئمت من ضغط الولاة العثمانيين ، لذلك التفت بسرعة حول الإمام المنصور واتجهوا إلى حصار صنعاء عام ١٨٩١م . بعد أن سيطروا على حصن " ظفير حجة ؟ ، وسور ، والشرف ، وبريم ، وذمار ، وخفاش ، وملحان ، والروضة ، وغيرها من جهات صنعاء ، وقيل أن يحاصر الإمام المنصور مدينة صنعاء قام بالحرب على العثمانيين في بلاد الشرف عام ١٨٩٠م ، إذ تمكن من هزيمتهم ، وقتل محمد عارف قائد الحملة العثمانية هناك ، وكان لهذه المعركة آثار سيئة على العثمانيين في اليمن إبان ذلك الوقت ^(٤) .

كما أن قبائل همدان ثارت عام ١٨٩١ م (١٣٠٨ هـ) بزعامة شيخها يحيى بن يحيى دوزة ، فخرج على باشا من صنعاء يرافقه السيد محمد بن علي الشريع شيخ ضلاع وعندما وصلوا إلى منطقة قاع المنقب ، تقابلوا مع أحمد محمد الشرعي الحسني ، ومعه جموع كثيرة العدد من القبائل اليمنية ، وقد نشب بينهم وبين القوات العثمانية قتال عنيف ، كان ذلك في عهد الوالي العثماني إسماعيل حقي باشا (١٣٠٧ - ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ - ١٨٩١ م) ، بعد ذلك ثارت القبائل اليمنية ضد العثمانيين في معظم أنحاء اليمن خاصة في بلاد البستان — هي مخلاف كبير يقع غربي صنعاء ، ويجاور آنسي والحيمة وحمدان وسنحان — إذ قام اليمنيون هناك بانتزاع أسلاك البرق ، ونهبوا البريد الوارد من الآستانة إلى صنعاء " عاصمة الولاية " ^(٥) .

وقد سبقت هذه المناوشات عملية حصار صنعاء التي تمت بعد هزيمة القوات العثمانية وتراجعها أمام هجمات القبائل اليمنية في المواقع السابقة ، وقد اشتدت وطأة الحصار حول صنعاء ، وتعز ، واستمر شهرين ، ويصف الواسعي الحالة السيئة في اليمن وقتئذ خاصة في صنعاء فيقول : " وحصل للناس ضيق شديد بالحصار لعدم الطعام ، فمن كان به طاقة وقدر على الصبر ومعه ما يقوم بقوته هو وأهله قعد في صنعاء مع الخوف ، وقد باع الناس أموالهم وأمتعتهم بثمن رخيص في مقابل قوت لهم ، ومن لم يقدر على الجلوس في

صنعاء خرج هو وأهله وظن أنه يخرج من الظلمات إلى النور ، فإذا خرجوا لقيتهم القبائل الذين عاثوا في الأرض فساداً وبغوا على إمام الحق بغياً وتناداً^(٦) .

وعندما اشتدت المقاومة والهجمات على العثمانيين في اليمن أرسلت البرقيات العديدة من الحديدية إلى الآستانة لطلب الإمدادات العسكرية اللازمة لإخماد الثورة ، لذلك أرسل السلطان العثماني القائد أحمد فيضي باشا إلى الحديدية لقمع الثورة ، وعينه والياً على اليمن ، فتقدم أحمد فيضي باشا على رأس قواته ففضى على الحصار ، وتمكن من دخول صنعاء بعد حروب قاسية ومواجهات عنيفة بينه وبين اليمنيين في صنعاء^(٧) .

ولما دخل أحمد فيضي باشا صنعاء أعلن عفواً عاماً عن القبائل التي حاربت العثمانيين ، وطلب منها التفرق والعودة إلى المناطق التي أتت منها ، ليتمكن من التفاهم مع الإمام المنصور ، لبحث إمكانية التشاور والصلح ، لكن الإمام المنصور وضع شروطاً للصلح لم يقبل بها الجانب العثماني .

ثم أوفد السلطان العثماني السيد محمد الرفاعي إلى اليمن لاستئناف مباحثات الصلح مع الإمام المنصور في عام ١٣١٤هـ / ١٨٩٧ م ، وجرت بينهما مراسلات لم تفلح في تحقيق اتفاق بين الجانبين^(٨) .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاول السلطان العثماني البحث عن أسباب تدمير اليمنيين من الحكم العثماني لحل المشكلة ، فأوفد نامق كمال بك إلى اليمن ، وتقدم اليمنيون إليه بشكاوى عديدة من سوء إدارة أحمد فيضي باشا ، فاضطر السلطان العثماني أن يعزل هذا الوالي وعين مكانه حسين حلمي باشا ١٣١٥ - ١٣١٨هـ - ١٨٩٨ - ١٩٠١م^(٩) ، الذي وصف بالاستقامة وحب العلماء ، ومحاربة الرشوة والظلم ، ويذكر عنه أنه أنشأ داراً للمعارف ، ودوراً للمعلمين ، ومكتباً لتعليم الصنائع ، كما أنشأ لأول مرة المدارس الإعدادية في صنعاء ، وسن التعليم الاجباري بعد أن كان التعليم مقصوراً على علوم الشريعة ، والعلوم العربية في المساجد ، كما كون حسين حلمي باشا هيئة استشارية من العلماء ورجال السياسة ، وكان لا ينفذ أمراً دون موافقتها ، ولبس العمامة اليمنية ، وأمر الموظفين بلبسها بدلاً من الطربوش الذي عممه أحمد فيضي باشا على جميع موظفي الولاية^(١٠) .

وعلى الرغم من الهدوء الذي ساد ربوع اليمن والإصلاحات التي تحققت في عهد حسين حلمي باشا ، إلا أنه عزل من الولاية ، وعُين بدلاً عنه المشير عبد الله باشا (١٣١٨ - ١٣٢٢هـ / ١٩٠١ - ١٩٠٥ م) فعاد الظلم إلى ما كان عليه من قبل ، وكثرت الرشوة وانتشر الفساد ، ووقع الجذب والقحط ، إذ كان هذا الوالي مغرماً باللهو والغناء والموسيقى على الرغم من كبر سنه ، وتمردت في عهده عام ٩٣٣هـ (١٩٠٢ م) قبائل الزرائق في منطقة سوق برعان غربي صنعاء ، فعانت الحكومة العثمانية في اليمن متاعب كبيرة في سبيل إخضاع هذه القبائل لسلطانها في قتال العثمانيين ، وعدم استقرارها وتسببت في عزل المشير عبد الله باشا من ولاية اليمن^(١١) ، إضافة إلى ذلك كان عزل المشير عبد الله باشا بسبب عدم تمكنه من حماية حدود اليمن من عدوان الإنجليز الذين توسعوا في جنوب اليمن ، وسيطروا على الضالع عام ١٩٠٢ م ، كما أن هذا الوالي لم يستكر عدوانهم على المنطقة وتوسعهم ، فأمر السلطان العثماني بعزله وتعيين توفيق باشا والياً على اليمن^(١٢) . ولما توفي الإمام المنصور في عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤ م) اجتمعت كلمة العلماء على إقامة ابنه يحيى ابن الإمام المنصور بالله محمد ابن يحيى حميد الدين ، ومبايعته بالإمامة ، ولقب بعد ذلك بالمتوكل^(١٣) ، وأخذ المتوكل " قفلة عندر " عاصمة له ، وقد بدأ الإمام بعد توليه الإمامة في تنظيم المقاومة ضد العثمانيين^(١٤) فجمع القبائل من جميع بلاد اليمن التي أجابته بالطاعة ، وأمرها بحصار المدن التي فيها العثمانيون فحاصروا جميع مراكز اليمن ما عدا الحديدة ، وتعز^(١٥) .

وكان الإمام المتوكل قد بعث في عام ١٩٠٤ م ، رسائل عديدة إلى عدن نشر فيها دعايات للتشهير بما يقوم به العثمانيون من فظائع ، وعبر الإمام المتوكل عن غضبه وكراهيته للحكم العثماني ، وذم العثمانيين وبما قاله : " قد لبسوا ثياب الطغيان وتسربلوا بحلل الفطرسه والعصيان " واقمهم بالفسق وارتكاب الجرائم^(١٦) .

وهكذا شن اليمنيون الحرب على العثمانيين ، وعلى رأسهم الإمام المتوكل الذي انتقل من عاصمته " قفلة عندر " إلى كوكبان ، واضطربت البلاد ، وازداد الضغط على العثمانيين ، كذلك تصافرت القوى اليمنية من قبائل همدان ، وحاشد والأهونم وغيرهم من القبائل التي كانت قد سئمت الوضع القائم الذي لا توجد معه سلطة وكنية معينة تعنى بالحفاظة على الأمن ، وإدارة البلاد إدارة سليمة ، وتمكنت تلك القبائل من تعقب الحاميات العثمانية وحصرها في صنعاء^(١٧) .

ولما اشتد الحصار على العثمانيين ، انتدب الوالي العثماني في صنعاء هيئة من الأتراك واليمنيين ذهبت إلى الإمام المتوكل لبحث موضوع تسليم صنعاء للإمام والشروط التي يتم الاتفاق عليها ، فتم الاتفاق على أن يقوم الإمام بحماية العثمانيين أثناء انسحابهم من صنعاء إلى حراز ، على أن تكون بلاد حراز من المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني ، وتضم إليها أLOYEE قامة ، وتمز ، وآب ، وانتدب الإمام يحيى سيف الإسلام أحمد بن قاسم حميد الدين لاستلام صنعاء من العثمانيين نيابة عن الإمام المتوكل (١٨) .

وبعد أن استرقت الأوضاع في صنعاء دخلها الإمام يحيى مع أتباعه في الحادي والعشرين من أبريل ١٩٠٥ م ، وسمح للجنود العثمانيين الذين وجدهم داخل المدينة بالخروج منها إلى الساحل مع تأمينهم على أرواحهم بعد أن جردهم من أسلحتهم وذخائرهم .

وعلى الرغم أن الإمام يحيى اتجه إلى تنظيم الأوضاع الداخلية في صنعاء ، وإقامة الأحكام الشرعية ، لكن السلطان العثماني أرسل حملة عسكرية كبيرة بقيادة أحمد فيضي باشا (١٩) لتدعيم موقف الدولة العثمانية في اليمن ، وقد تمكن أحمد فيضي باشا من التقدم من الحديدة إلى صنعاء التي انسحب منها الإمام يحيى وتمكن العثمانيون من استعادة صنعاء في أوائل سبتمبر ١٩٠٥ م ، وانسحب الإمام يحيى إلى شهارة (٢٠) .

وكان المشير أحمد فيضي باشا يرى بعد دخوله صنعاء ، وبعد العناد الشديد الذي واجهه ، والأخطار المحدقة به ، أنه من الأفضل أن يعقد صلحاً مع الإمام يحيى ، لينهى الخلاف ويربح الدولة العثمانية من مشكلة استعصى حلها ، فأوفد ولداً إلى صنعاء لزيارة الإمام يحيى ومفاوضته من أجل عقد الصلح ، فوضع الإمام يحيى شروطاً معتدلة تسلمها الوفد (٢١) ، وتضمنت هذه الشروط تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، وأن يتولى الإمام تعيين وعزل القضاة ، وكذلك تكوّن معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام ، وأن تكون جباية الأموال بواسطة مشايخ البلاد تحت نظارة مأموري الدولة العثمانية دون تدخل من الإمام في شئون الأموال الأميرية ، على أن تحافظ الدولة العثمانية على أمن اليمن الخارجي ، فأبت الدولة العثمانية قبول هذه الشروط فتجدد القتال مرة أخرى (٢٢) .

فقام المشير أحمد فيضي باشا بقوته التي تكونت من عشرة طوابير بالغول في بلاد اليمن ، وشجعه على ذلك عدم وجود مقاومة من أتباع الإمام يحيى ، ولم يفتن أحمد فيضي باشا إلى أن إخلاء الطريق أمام قوته وتوغلها في اليمن ، كان خدعه حربية من اليمنيين ، فلما

وصل إلى شهارة هاجته القبائل اليمنية هجوماً عنيفاً ، فهزمت القوات العثمانية ، وقتل عدد كبير من الجنود وقوادهم ، وفر أحمد فيضى باشا مع من تبقى من جنوده ، وكانت معركة شهارة من أشرس المعارك التي دارت بين اليمنيين والعثمانيين ، وكانت نقطة تحول في تاريخ الوجود العثماني في اليمن ، وسميت اليمن بعد تلك المعركة بمقبرة الأناضول (٢٣) .

ومما سبق يتضح أن استمرار الثورات اليمنية ضد الحكم العثماني كان سببه طبيعة المذهب الزيدي ، إضافة إلى سوء حكم بعض الولاة العثمانيين الذين بالغوا في إرهاب أهالي اليمن ، كما أن الاختلاف المذهبي بين الأئمة الزيدية والسلطة العثمانية أدى إلى تعميم تلك الثورات ضد الحكومة العثمانية التي أدخلت بعض النظم التي لم يألفها الزيديون في اليمن ، على الرغم من أن تلك الثورات قد لقيت اهتماماً كبيراً من قبل الدولة العثمانية من أجل إخمادها والقضاء عليها ، فأرسلت الدولة العثمانية عدة قواد لإخماد هذه الثورات استطاعوا القضاء على كثير من هذه الثورات ، لكن انضمام الأهالي إلى الثورة التي قادها الإمام الزيدي يحيى بن الإمام المنصور ، أدت إلى ازدياد خطورة تلك الثورات على الحاميات العثمانية في اليمن ، كما يرجع اهتمام الدولة العثمانية بالقضاء على تلك الثورات إلى تأمين بلاد الحجاز من ناحية الجنوب وإقامة خطوط دفاعية في تلك المناطق خاصة باب المنذب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

كما يتبين أيضاً أن تلك المشكلات التي واجهت الدولة العثمانية في اليمن قام بدور كبير فيها احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ م ، بسبب سيطرتها على قناة السويس ، إذ أصبح مرور الجيش والقوات العثمانية في قناة السويس خاضعاً للعلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، لذلك كانت السفن العثمانية تتوقف عند قناة السويس مدة كبيرة بحجة الحجر الصحي ، إذ كان الجنود يصابون ببعض الأمراض من جراء هذا التوقف ، وعندما يسمح لهم بالسفر إلى اليمن يصلون وهم منهوكون الغزبة فيعجزون عن مواجهة الثورات في اليمن ، الأمر الذي ترتب عليه ضعف نفوذ الدولة العثمانية في تلك المناطق . .

هوامش البحث الثالث :-

- [١] هارولد . ف : مرجع سبق ذكره ص ٧٥ .
- [٢] محمد يحيى الحدادى : تاريخ اليمن السياسى بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
ص ٣٥٢ ، وأحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ القاهرة ١٩٦٤
ص ٢٦٥ .
- [٣] د / السيد رجب حراز : الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية ١٨٤٠ -
١٩٠٩م القاهرة ١٩٧٠م ص ٧٦ .
- [٤] د/ فاروق عثمان أباطة : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٨٢ - ١٩١٨م القاهرة ١٩٧٥م
ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- [٥] عبد الواسع بن يحيى الواسعى : مرجع سبق ذكره ص ١٢٩ - ١٤٠ .
- [٦] المصدر السابق نفسه ص ١٤٥ .
- [٧] د / جاد طه : سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن القاهرة ١٩٦٩م ص ٣٩ .
- [٨] محمد يحيى الحداد : مرجع سبق ذكره ص ٣٥٣ .
- [٩] د / السيد رجب حراز : الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية مرجع سبق
ذكره ص ٨٦ .
- [١٠] محمد يحيى الحداد : مرجع سبق ذكره ص ٣٥٣ .
- [١١] حسين بن أحمد العرشى : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام القاهرة ١٩٣٩م
ص ٨٣ .
- [١٢] د / جاد طه : سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن مرجع سبق ذكره ص ٣٠٩ .
- [١٣] عبد الواسع بن يحيى الواسعى : مرجع سبق ذكره ص ١٩٧ .
- [١٤] د / جاد طه : سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن مرجع سبق ذكره ص ٣٣١ .
- [١٥] عبد الواسع بن يحيى الواسعى : مرجع سبق ذكره ص ٢٨ .
- [١٦] هارولد . ف : مرجع سبق ذكره ص ١٢٢ .
- [١٧] أحمد حسين شرف الدين : مرجع سبق ذكره ص ٢٦٧ .
- [١٨] محمد يحيى الحداد : مرجع سبق ذكره ص ٣٥٧ .

- [١٩] د / السيد رجب حراز : الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية مرجع سبق ذكره ص ٨٨ .
- [٢٠] د / جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن مرجع سبق ذكره ص ٣٣٢ .
- [٢١] أمين سعيد : مرجع سبق ذكره ص ٢٨ .
- [٢٢] محمود كامل الخامى : مرجع سبق ذكره ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .
- [٢٣] أحمد حسين شرف الدين : مرجع سبق ذكره ص ٢٦٨ .

* * *

مصادر ومراجع البحث :-

- احمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ القاهرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤
- أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها القاهرة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- أمين الريحاني : ملوك العرب ، بيروت ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١ م .
- أمين سعيد : تاريخ اليمن السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث عشر الهجري القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩ م .
- جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- سياسة بريطانيا في الجنوب العربي القاهرة ١٩٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- جون يشون : بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى ، ترجمة محمد عزت دروزة بيروت د . ت .
- جان جاك بيري : جزيرة العرب ترجمة / منجدة هاجر ، وسعيد الغز ، بيروت ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠ م .
- جورج انطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، تعريب د / ناصر الدين الأسد ، و د / إحسان عباس بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦٢
- حسن أحمد محمود (دكتور) وآخرون : مصر في العصور الوسطى والحديثة القاهرة د . ت .
- حسين أحمد العرشى : بلوغ المرام في شرح مسك الختام القاهرة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٩ م .
- حسين فوزى النجار : بريطانيا والجنوب العربي القاهرة د . ت .
- السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط ج ١ القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣ م .
- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدول العثمانية ، بيروت ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م .
- يوم ميسلون ، بيروت د . ت .

- السيد رجب حراز (دكتور) : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ١٥١٧ - ١٨٨٢م القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م
- الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية ١٨٤٠ - ١٩٠٩م القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- شونفليد ، هيو ، خ : قناة السويس ، ترجمة / أحمد خاكي ، القاهرة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- عبد الرحمن الراجحي : عصر إسماعيل ج ١ ، القاهرة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢
- عبد العزيز رفاعي (دكتور) : قضية الجلاء عن مصر بين سنتي ١٨٨٢ - ١٩٠٧م ، القاهرة ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
- عبد العزيز محمد الشناوي (دكتور) وآخرون : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف الإسكندرية ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- عبد الواسع بن يحيى الواسعي : تاريخ اليمن ، المسمى فرجة المهوم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن القاهرة ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م.
- فاروق عثمان أباطة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨م القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م /
- الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨م القاهرة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- لجنة الدراسات الثقافية : قناة السويس ماضيها وحاضرها القاهرة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- محمد بديع شريف (دكتور) وآخرون : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة مراجعة الأستاذ / محمد شفيق غربال القاهرة د.ت.
- محمد حسن عوبلي : اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي بيروت ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

- محمد عمر حبشي : اليمن الجنوبي ترجمة د / إلياس فرح ، د / خليل أحمد خليل
بيروت ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- محمد كمال عبد الحميد : الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية
القاهرة د.ت.
- محمد مصطفى صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥٦
القاهرة ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.
- محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسي ، بيروت ١٤٠٦هـ / ١٨٨٦م
- محمود كامل المحامى : اليمن شماله وجنوبه (تاريخه وعلاقاته الدولية) بيروت
١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- مصطفى الحفناوى (دكتور) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ١ القاهرة
١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.
- هارولد . ف - يعقوب : عدن وجنوب اليمن في ملوك العرب ، ترجمة /
المضواحي ، بيروت ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
